

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6008.3
بتغير قدره
31.3+
0.52%

شركة مملوكة لـ «ميناء» تحقق ربحاً بـ 25 ألف دينار من بيع قطعة أرض بالسعودية

أفادت شركة ميناء العقارية بأنها قامت من خلال إحدى شركاتها المملوكة لها بالكامل بالتخارج بنسبة 740 من حصتها في مشروع تطوير مستودعات في المنطقة الشرقية في السعودية بقيمة 4,4 ملايين ريال سعودي، بما يعادل 317 ألف دينار، موضحة في إعلان نشر على موقع البورصة انه نتيجة للتخارج سيتم تحقيق أرباح بقيمة 350 ألف ريال سعودي، بما يعادل 25,26 ألف دينار ستضاف الى أرباح الربع الثاني المنتهي في 2011/6/30.

أكد أن اهتمام الشركة بشراء «الكويتية» شائعات الزبن: أرباح «الافكو» للعام الحالي «استثنائية» والتفاوض لتسوية ديون «الوطنية» مفتوح

بعيدا عن ساحات التقاضي والتي قد تأخذ وقتا طويلا. وحول اهتمام الشركة بشراء حصة في شركة الخطوط الجوية الكويتية، قال الزبن إن دخول الشركة في خصخصة «الكويتية» لا يعنينا من قريب أو بعيد لابتعاد نوعية استثماراتها عن أغراض «الافكو» وأعمالها.

● عمر راشد



أحمد الزبن



صالح العنزي

وكشف رئيس مجلس إدارة شركة الافكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات أحمد الزبن عن بدء الشركة في تسويق عدد من الطائرات الجديدة التي ستقوم الشركة بشراؤها والتي يبلغ عددها 36 طائرة، مستدركا بأن أرباح الشركة ستكون استثنائية للعام الحالي بسبب الأرباح الكبيرة التي حققتها «الافكو» منذ بداية سنتها المالية.

وأوضح الزبن أن الشركة ستعمل جاهدة على توجيه معظم تلك الأرباح في استثمارات تشغيلية من أجل توسعة الشركة على المدى البعيد، مبينا أن تسويق الطائرات الجديدة سيتم في أسواق بعيدة عن الأسواق الخليجية.

وعن تسوية ديون شركة الخطوط الوطنية المستحقة للشركة، قال الزبن لم تغلق باب التفاوض لتسوية تلك الديون وترحب بإبسة مقترحات من المال والاداري على تفعيل الشق الرقابي على السوق جنباً إلى جنب مع هيئة أسواق المال.

وحول وضع مبنى البورصة، قال الفلاح سيتم تسليم المبنى إلى هيئة أسواق المال وفق القانون في مارس من العام المقبل للبدء في إجراءات خصخصة البورصة وفق الأليات التي نص عليها القانون والتي أكدت عليها المواد المذكورة فيه.

«الدولي» ينفي تقديمه لأي بلاغ عن عملية مشبوهة تخص قضية الإيداعات المليونية

صرح رئيس وحدة مكافحة غسيل الاموال في بنك الكويت الدولي صالح العنزي انه ايماناً من حرص بنك الكويت الدولي من تطبيق القانون وحرصاً منه على سمعة البنك خاصة والكويت عامة يؤكد البنك التزامه التام بتعليمات بنك الكويت المركزي لمكافحة غسيل الاموال ولن يتردد في الإبلاغ عن أي عملية مشبوهة لاموال مجهولة المصدر او غير مشروعة، كما ينفي تقديمه لأي بلاغ من عملية مشبوهة تخص قضية الإيداعات المليونية ولم يقدم اي معلومات الى أي جهة.



تقاؤل بإداء السوق خلال المرحلة المقبلة

من سلامتها وبعد ذلك إحالتها إلى هيئة أسواق لاتخاذ قرار فيها باعتبارها الرقيب على أداء الشركات، وأكد على أن لجنة السوق تعمل بجانب إشرافها المالي والإداري على تفعيل الشق الرقابي على السوق جنباً إلى جنب مع هيئة أسواق المال.

وقال الفلاح سيتم تسليم المبنى إلى هيئة أسواق المال وفق القانون في مارس من العام المقبل للبدء في إجراءات خصخصة البورصة وفق الأليات التي نص عليها القانون والتي أكدت عليها المواد المذكورة فيه.

وأبدي الفلاح تفاؤله بمستقبل أداء السوق في المرحلة المقبلة، مبيناً أن الكويت لديها وضع اقتصادي ومالي قوي تعززه التشريعات القانونية التي تم صياغتها وعلى رأسها قانون هيئة أسواق المال، مبيناً أن الاقتصاد الكويتي سيكون قادراً على مواجهة أي أزمات مستقبلية وامتنانها.

● عمر راشد

تعليقاً على التعديلات المطلوبة في قانون هيئة الأسواق ولائحته التنفيذية الفلاح: ليس هناك قانون كامل والعبرة بالتطبيق



تقاؤل بإداء السوق خلال المرحلة المقبلة

الجهات التي تضررت من تطبيق القانون ولديها ملاحظات عليه سواء في مواد القانون أو لائحته التنفيذية، قائلاً: ستظل قنوات الاتصال مفتوحة بما تتطلبه المرحلة المقبلة.

وفيما يتعلق بالتنسيق

الرقابي بين إدارة السوق وهيئة الأسواق، قال الفلاح إن إدارة البورصة ستقوم برصد مخالفات الشركات وإحالتها لهيئة أسواق المال وفق المادة 84 من قانون هيئة أسواق المال وكذلك مراقبة الإفصاحات للشركات والتأكد

كشفت مصادر مطلعة لـ «الانباء» أن النيابة العامة واصلت اول من أمس إجراءاتها بخصوص البلاغ المقدم من مدير إدارة السوق حامد السيف بشأن عدم قانونية هيئة أسواق المال لاستناده الى محضر «مزر» للجنة السوق، والذي بنيت عليه جميع الإجراءات الخاصة بتأسيس هيئة أسواق المال.

وإستدركت المصادر بان النيابة قامت بفحص جميع محاضر لجنة السوق السابقة، وذلك للاستناد الى واقعة التزوير من عدمها، تمهيدا لاستدعاء جميع الأطراف المشاركة في إعداد وصياغة المحاضر المشكوك فيها خلال المرحلة المقبلة.

● عمر راشد

الفرص الاستثمارية في مملكة البحرين مازالت قوية ومتاحة

الخياط: الأزممة لن تحد من زيادة حجم استثمار «بيتك» - البحرين

بمنطقة الرفاع بتكلفة تتراوح بين 18 و20 مليون دينار بحريني. ولفت السي استثمار بيتك - البحرين في قطاع الاتصال وخدمات الانترنت من خلال انشاء شركة لتقديم خدمات الانترنت (ميناء تيليكوم) التي دخلت كمنافس قوي في هذا القطاع وهي في طور النمو.

وقال ان اكبر مشروع قام بهيتك بإنجازه هو مشروع (درة الجريين) جنوبي المملكة الذي بلغت تكلفه انشائه ما يقارب مليار دولار، موضحاً انه تم بيع جميع القلل في هذا المشروع الاستراتيجي الذي بلغت قيمته المضافة ما يزيد على 1,2 مليار دولار.

واكد الخياط ان دخول بيتك - البحرين في هذه المشروعات الحيوية اثر بشكل ايجابي على الاقتصاد البحريني من خلال تحريكه مختلف الأنشطة الاقتصادية في المملكة. وفي رد على سؤال حول تأثير الازمة التي مرت بها البحرين على

مليون دينار ويدخل فيه «بيتك - البحرين» بنسبة 50٪، مضيفاً ان المشروع سيوفر الأنازل بأسعار مناسبة للمواطنين.

ووصف الخياط هذا المشروع بالحيوي لأنه يوفر منازل للمواطنين بأسعار مناسبة ويعد وحدات سكنية تتجاوز ثلاثة آلاف وحدة سكنية، موضحاً ان المشروع سيحتوي على نماذج من تلك الوحدات السكنية للاطلاع عليها من الراغبين في الشراء بنهاية السنة الحالية.

وذكر ان بيت التمويل استثمر كذلك في مجال القطاع الصناعي من خلال انشاء مجمع صناعي كبير وحديث (مشروع الواحة الصناعية) بقيمة تبلغ 16 مليون دينار بحريني الذي تم الانتهاء منه اخيراً.

وأشار كذلك الى مشروع (قرية اشيبيبية) الإسكاني الذي بلغت تكلفه انشائه 40 مليون دينار بحريني إضافة الى الانتهاء من مشروع مجمع (الانماء) التجاري

المركزي - كوننا: قال الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي - البحرين عبدالكريم الخياط ان وضع الاقتصاد العالمي وما يشهده من أزمة لن يحد من زيادة حجم الاستثمار في المشروعات الحيوية التي يقوم بها (بيتك) في مملكة البحرين.

وأضاف الخياط ان الفرص الاستثمارية في المملكة مازالت قوية ومتاحة، موضحاً ان «بيتك» يعمل على زيادة استثماراته في مجالات البنية التحتية والصناعية والتجارية، موضحاً ان حجم المشروعات الحيوية التي عمل على إنجازها في المملكة خلال الفترة القليلة الماضية بلغ ما يزيد على 200 مليون دينار بحريني في القطاعات الصناعية والتجارية والإسكانية وهي مازالت تمثل اصولاً ممتازة لبيتك.

وقال ان بيت التمويل يعمل حالياً على إنجاز احد اكبر المشروعات الإسكانية مشروع (ديار المحرق) البالغة تكلفته 250



صالح الفلاح

حقوق موظفي البورصة «آمنة» ولن يضار أحد منهم وفق أحكام قانون هيئة أسواق المال

وقال الفلاح في تصريح لتلفزيون الكويت بمناسبة بدء المهام الرقابية لهيئة أسواق المال على أداء الشركات وفق أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 أمس، ان الفترة القادمة ستشهد فك التشابك الرقابي بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال بعد توقيع مذكرة التفاهم بين هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي.

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

وذكر ان ما تم إنجازه حتى الآن يعد خطوة مهمة وهناك التزام وفق القانون بمضمون وتعليمات قانون هيئة الأسواق، مستدلاً على ذلك بشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي قدمت كل الإجراءات التي تبتت الجديدة في التوافق مع متطلبات السوق وأهدافه.

وفيما يتعلق برفع أسعار شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار، قال الفلاح ان تطبيق الزيادة على الشركات الجديدة فقط وليس القائمة على ان ينظر في رفع رأسمالها لاحقاً.

ورداً على تساؤل حول مدى تجاوب هيئة الأسواق مع التعديلات المطلوبة في اللائحة التنفيذية من قبل شركات الوساطة وغيرها من الجهات، قال الفلاح ان قانون هيئة أسواق المال مثل أي قانون آخر قابل للتعديل بعد التطبيق، موضحاً ان بعد التطبيق القانون اكتشفنا بعض السلبيات وتم الحديث مع

استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليسجل 0,275 دينار

ما أثر على ثقة المستثمرين ودفعهم للاستثمار في الأصول ذات العائد المنخفض.

وسلط هذا التذبذب في الاقتصاد العالمي دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما الكونجرس الى الموافقة على مشروع قانون الوظائف الجديد لدفع الاقتصاد للامام ذاكراً ان القانون يغطي تمويله كاملاً الى جانب دعوته الشعب الأميركي الى الانتظار بعض الوقت لحدوث تحسن ملحوظ. وبالنسبة الى منطقة اليورو تعود أزمة الديون اليونانية الى الساحة بما يزيد من المخاوف على صعيد المستثمرين في وقت تجد البرتغال التي تعاني تعسراً أيضاً نالت موافقة صندوق النقد الدولي على صرف 3,98 مليار يورو كقرض عاجل مدته ثلاثة اعوام على أمل ان تتخذ ألمانيا قرار انقاذ جديد بالنسبة لليونان لادحاح «تحسن» ما.

خلال العقدين المقبلين الخليفة: الصيرفة الإسلامية ستصبح النظام المالي الرئيسي في العالم

تقود حالياً عملية التنمية وله دور كبير في بناء مسيرة الوطن، حيث تقوم بدعم المشروعات التنموية قصيرة الأجل وطويلة الأجل مبيناً ان النشاط الاسامي بدأ في التنامي منذ أربعة عقود مضت وأصبح الآن من القوة والمثانة التي يستطع معها تنفيذ الخطط التنموية بجدارة وكان لظهور المؤسسات المالية المضاربة والمرايحة والمشاركة هذه الطرق الجديدة ذات المخاطر القليلة شجعت صغار وكبار المستثمرين للمشاركة في هذه العمليات دون خوف او تردد إضافة الى ان عوائد تلك الطرق المثلثة كانت مجزية ومربعة لهم خاصة ان التمويل الإسلامي لا

أكد الخبير المصرفي المعتمد من المجلس العام للبنوك الإسلامية صالح الخليفة ان الصيرفة الإسلامية ستصبح خلال العقدين المقبلين هي النظام المالي الرئيسي في العالم وستحوّل على أثر ذلك اغلب البنوك الكبرى التقليدية في العالم إلى العمل بنظام الصيرفة الإسلامية لتجنب الوقوع في الأزمات المالية ولتحقيق عمليات النمو في مجتمعاتها في العالم بعد الاختناقات التي تحدث بسبب العمل بالنظام المالي التقليدي يجد نفسه بين فترة وأخرى في أزمة مالية، لأنه لا يوجد استثمار حقيقي في السلع والخدمات بل يوجد استثمار في رأس المال فينتج عن ذلك مشاكل مالية كثيرة.

وأوضح الخليفة في بيان صحافي أمس ان العمليات التمويلية الإسلامية هي التي

ارتفعت بنسبة 3,6 و11,2٪ على التوالي خلال الاشهر الثمانية المنقضية من 2011 مقارنة بنفس الفترة من 2010.

وعن دبي اشار التقرير الى ان سوق العقار فيها احتل المركز التاسع لاسوأ أداء على حسب مؤشر شركة «نايت فرانك» لأسعار العقارات والذي يقارن بين 50 سوقاً عقارية حول العالم.

ورأى انه لسدى مقارنة أداء الربع الثاني من العام الحالي مع نفس الفترة من عام 2010 فان الامارة تشهد نزولاً بنسبة 6٪ من قيمة عقاراتها ما يدل على استمرار التحديات التي تواجه الامارة في استعادة النشاط الذي شهدته قبل الازمة المالية العالمية.



صالح الخليفة